

ولكنه يستثنى من هذا الأصل أن يقع الحرف موقعاً لا يقع فيه إلا الفعل ،
فحيثما يجوز أن يعمل معناه في الاسم بعده ، وقد مثل لذلك بلولا ، فهي مركبة
عنده من لو ، ولا ، ولو عنده باقية على أصلها من طلب الفعل بعدها ، يقول :
«ومن ثمَّ عمل حرف النفي المركب مع لو- من قولك : لولا زيد- عمل الفعل ،
فصار زيد فاعلاً بذلك المعنى ، حتى كأنك قلت : لو انعدم زيد . أو غاب زيد ،
ما كان كذا وكذا ، ولولا مقارنة لولهذا الحرف لما جاز هذا ، لأن الحروف لاتعمل في
الأسماء معانيها ، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد لولا كالعامل في هذا الاسم
الذي هو الحديث في قولك : لو أنك ذاهب لفعلت كذا» .

جـ - الحرف العامل بين الذكر والحذف :

يرى السهيلي أنه لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره سواء أكان من
عوامل الأسماء أم من عوامل الأفعال ، إلا أن يقوم شيء مقام الحرف كالعوض
منه ، وهذا مذهب البصريين كما حدثنا المبرد (١) ، ولذلك قال كالمعتز على
نفسه ، وقد أضمر «أن» بعد واو المعية «وكيف يجوز إضمار الناصب ، وأنتم لاتحيزون
إضمار الخافض ولا الجازم ، نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء ، وعوامل
الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال ؟ (٢)» .

وقد أجاب بأننا لانحيز إضمار «أن» إلا بإحدى شرائط ، إما مع الواو العاطفة
على مصدر ، أو حتى ، أو لام العلة أو لام الجحود ، وهذه تقوم مقام العوض من
الحرف ، كما يقوم الاستفهام مقام العوض من الجار في نحو : الله لافعلن؟
ويزيد في الروض الأنف أن كثرة الاستعمال قد تجيز حذف الجار دون تعويض

(١) المختضب ٨٥/٢

(٢) النتائج ٣١٧ .